

ملاح التحليل النحوي عند الجندي من خلال كتابه المقاليد

د. مصطفى المازق

ملخص

يتناول هذا البحث فكر علم من أعلام النحو وآرائه في بلاد ما وراء النهر، شُهر بإقراء مصباح المطرزي في النحو، وله عليه شرح وسمه بالمقاليد، وأيضاً له شرح على المفصل للزخشيري وسمه بالإقليد، وله شرح على شافية ابن الحاجب، ورسالة في التصريف، وفقد شرحه على الشافية، كما فقدت رسالته في التصريف، مع ما فقد من تراث هذه الأمة، وما في المقاليد والإقليد- التي وصلت إلينا- يدل على سعة علمه ونباهة فكره، وقد قدمْتُ لهذا البحث بحديث عن شخصية الرجل، عرّفت فيه باسمه ونسبه ووفاته، وذكرت شيئاً من سيرته، وما تركه من آثار نحوية.

ثم أشرت إلى شيء من ملامح فكره النحوي، فتناولت آراءه النحوية بالدراسة، عن طريق تناوله للشواهد في المقاليد، وتحليلاته النحوية، وأشرت إلى بعض موافقه من أصول الصنعة النحوية. وانتهيت بهذا البحث إلى أن الجندي نحوي ماهر في العربية، فقه أسرارها ودقائقها، سحب كتاب المصباح والمفصل عمراً طويلاً، واجتهد في إقراءه، وتحقيق مسائله، أمم بمقاييس العربية عند النحويين، وأفاد منها في رسم منهج فكري خاص به، أتاح له مساحة من الحرية ليتنقل بين المذاهب مؤيداً أو مخالفاً، فخرج بجملة من الاختيارات، وآراء تفرد بها لا تخلو من الجدية. نحاول في هذا البحث أن نلقي الضوء على أهم الملامح التي تميّز بها الجندي في تحليله النحوي، وقبل الدخول في التفاصيل يحسن بنا أن نقف عند هذا العلم .

اسمه ونسبه: أحمد بن محمود بن عمر الجندي⁽¹⁾، ووَزِدَ في لقبه: الخجندي، بدل الجُندي⁽²⁾. ولد في جُنْد التي ينتسب إليها، وهي "بلدة من حدود الترك، على طرف نهر سيحون، خرج منها جماعة فضلاء"⁽³⁾، وقد تحدث عنها ياقوت الحموي حيث قال: "جُنْد مدينة عظيمة في بلاد تركستان"⁽⁴⁾.

مذهبه الفقهية وثقافته وسيرته:

ذكره ابن قطلوبغا ضمن طبقات الحنفية، الذين ترجم لهم⁽⁵⁾. وهو على جانب من التقوى والورع والزهد، يظهر ذلك من بيتين نص على أنهما مما سنع به خاطره في باب المنسوب، وهما:

تَرْضُ مِنَ الدُّنْيَا بِقُوْتٍ وَحِرْقَةٍ تُؤَارِيكَ ، وَاعْلَمَ أَنَّكَ الطَّاعِمُ الكَاسِي
فَكَمُ مِنْ دَوِي حِرْصٍ لَقَوْا سَكْرَةَ الرَّدَى عَطَّاشًا وَمَا أَبْقَوْا سِوَى فَضْلَةِ الكَاسِ⁽⁶⁾

وفاته:

توفي سنة 700هـ⁽⁷⁾.

مؤلفاته:

ألف الجندي في ميدان النحو العديد من المؤلفات، يظهر من خلالها ثقافته في ميدان التفسير، والقراءات، وعلوم اللغة، ولا سيما النحو، ومن هذه المؤلفات:

1. المقاليد (شرح مصباح المطرزي في النحو)⁽⁸⁾.

2. الإقليد (شرح مفصل الزمخشري)⁽⁹⁾.

(1) اسمه في الجواهر المضيفة 1/329؛ وتاج التراجم في طبقات الحنفية لابن قطلوبغا، ص: 125؛ والطبقات السننية 103/2؛ وكشف الظنون 2 / 1775؛ والأعلام 1 / 254؛ ومعجم الأعلام ص: 79.

(2) هدية العارفين 102/1؛ ومعجم المؤلفين 2 / 172 .

(3) معجم تقويم البلدان ص: 488 . 489.

(4) معجم البلدان 2 / 168 . 169.

(5) تاج التراجم، ص : 16.

(6) الإقليد في شرح المفصل، ص: 155، رسالة ماجستير أ. مصطفى سالم المازق، كلية الآداب- جامعة مصراتة / ليبيا.

(7) هدية العارفين 1 / 102؛ والأعلام 1 / 254؛ ومعجم المؤلفين 2 / 172؛ ومعجم الأعلام 79 .

(8) ينظر: الجواهر المضيفة 1 / 329؛ وتاج التراجم ص: 125 ؛ والطبقات السننية 2 / 103؛ وهدية العارفين 1 / 102؛ والأعلام 1 / 254 .

(9) كشف الظنون 2 / 1775؛ وهدية العارفين 1 / 102؛ والأعلام ط (5) 1 / 254 .

3. عقود الجواهر في علم التصريف⁽¹⁾.

4. شرح الكافية في النحو⁽²⁾.

تلاميذه:

قد وردت إشارة عند الجندي في خطبة المقاليد يفهم منها أن له تلاميذ، قال في الخطبة: "وقد ألح عليّ بعض المختلفين إليّ في أن أكتب لهم مختصراً أجمع فيه من طرر (المصباح) غرراً"⁽³⁾. ويعد مؤلفه (المقاليد) أهم ما كتب؛ ففيه يظهر فكره، وتدوقه البلاغي، وتأويلاته، إضافة إلى ثقافته في ميادين القراءات، وعلوم اللغة المختلفة من نحو وصرف وبلاغة وأدب وغيرها. ويلاحظ الدارس أن هناك ملامح عديدة تجلت في تحليل الجندي النحوي وميزته عن غيره، أهمها النزعة التأويلية، والتدوق البلاغي، والانتماء المذهبي، والاهتمام والتعمق بالمعني، إضافة إلى القلق المنهجي أحياناً، وتظهر هذه الملامح في جهوده التطبيقية، وسيتناول هذا البحث كل أمر من هذه الأمور.

أولاً: الشواهد

أ. شواهد من القرآن الكريم:

حفل المقاليد بحشد من الآيات القرآنية الكريمة إذ بلغت في مجموعها قرابة ستين آية .

وعند دراستي للشاهد القرآني عند المؤلف ظهرت سمات بارزة أهمها:

1) توجيه الآيات القرآنية وفق ما يقتضيه إعجازها اللغوي، الذي لا يوجد إلا في كلام الله عز وجل، فمثلاً يدل على أن الصيغة المستخدمة في معنى اسم المفعول تظل صيغة المصدر فيه باقية مستشهداً على ذلك بالآية الكريمة قائلا: "صيغة المصدر فيه باقية، وهي كافية لإرادة ما ذكرنا من المعنى المأخوذ من جهتين فصاعداً، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿ كَانَتَا رَتَقًا فَفَتَقْنَاهُمَا ﴾"⁽⁴⁾ ذرّتًا قد ذكر في موضع مرتوتين، ولم يشنّ مع أنّ المراد اسم المفعول، لبقاء صيغة المصدر فيه"⁽⁵⁾، ومما تجدر الإشارة إلى ذكره هنا أنه لم يقل: رتقين لأنه مصدر والمعنى كانتا ذواتي رتق، وقرأ الحسن (رتقا) بفتح التاء، قال عيسى

(1) ينظر: هدية العارفين 1 / 102، ومعجم المؤلفين 2 / 172 .

(2) كشف الظنون 2 / 1376 .

(3) خطبة الجندي في المقاليد: مخطوط، اللوحة : 5 .

(4) الأنبياء: من الآية: 30 .

(5) المقاليد، اللوحة: 11 .

ابن عمر: هو صواب، وهي لغة والرتق السد ضد الفتق وقد رتقت أرتقه فارتقت أي التأم⁽¹⁾.

(2) رأيه في (كان) و(صار)، قال صاحب المقاليد شارحاً قول المطرزي:

(والفرق بين كان و(صار)⁽²⁾ "مراده ما ذكرنا من أن معنى (صار) الانتقال من حال إلى حال لم يكن عليها قبل، أما (كان) فإنه يدل على الماضي من غير أن يكون دالاً على انتقال، فلذا امتنع: صار الله عليمًا حكيمًا، لأنه يدل على أنه لم يكن كذلك في الزمان السابق، وإنما اتصف بذلك في الزمان التالي، والله تعالى متعالٍ صفاته عن التغيير والحدوث وذاته عن الخلو عن صفات الكمال علوًا كبيرًا، ولم يمتنع: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾⁽³⁾ لأن الله تعالى موصوف بذلك في الأزمنة الماضية، كما هو موصوف في الحال والاستقبال"⁽⁴⁾.

⁽³⁾ التوجيه الإعرابي في حركة الضمائر، حيث ذكر التغيير التقديري للمفرد والجمع في قوله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾⁽⁵⁾ قال صاحب المقاليد ((لكن فيه تغيير تقديري، وهو عندهم معتبر، كُفْلِكِ للواحد والجمع، قال الله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾⁽⁶⁾، فالضمة في الأولى أصلية كضمة (بُرْد) وفي الثاني عارضة كضمة (سُقْف) لأنه جمع تكسير، ولا بد له من تغيير بزيادة ك(رجال) في (رجل) أو بنقصان ك(أزر) في (إزار) أو بتغيير هيئة ك(سُقْف) في (سُقْف)، ولا وجود للأولين في (فُلك) للجمع، فتعَيَّن الثالث، وتقدير التغيير هنا من حيث إنَّ تاء المخاطب أصلها الواو، بخلاف تاء التأنيث فهي باقية على حالها"⁽⁷⁾.

(4) توجيهه للقراءات القرآنية: يلاحظ أن صاحب المقاليد يناقش توجيهات القراء في الشاهد القرآني، ففي معرض حديثه عن قول المطرزي في المصباح: "وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِيهِمْ سَيَّغِيُونَ﴾⁽⁸⁾ متوجه على اختلاف القراءتين"⁽¹⁾.

(1) تفسير القرطبي 283 / 11 .

(2) المصباح ص: 94 .

(3) وردت في النساء في عدت آيات منها الآية: 17 ، وكذا وردت في الفتح: من الآية: 4 .

(4) المقاليد، اللوحة: 118 .

(5) الشعراء: من الآية : 119، يس: من الآية : 14 .

(6) يونس: من الآية : 22 .

(7) المقاليد، اللوحة 20 .

(8) الروم من الآية 3 .

قال: "قرئ ﴿غلبت﴾⁽²⁾. بضم العين. و﴿سِغْلِبُونَ﴾. بفتح الياء. وعلى عكس هذا⁽³⁾، والضمائر الثلاثة للروم، و(الغلب) في (غلبهم) مصدر؛ فعلى القراءة الأولى هو مضاف إلى المفعول ولا ذكر للفاعل، وعلى الثانية بالعكس، وخرج بعض المتأخرين⁽⁴⁾ على القراءة الأولى، فقال: إن جعلت الضمائر للروم، فالمصدر مضاف إلى المفعول، ولا ذكر للفاعل، وإن جعل الضمير في و (هم) للروم، وفي (غلبهم) للمحسوس كان مضافاً إلى الفاعل ولا ذكر للمفعول والضمير في (سِغْلِبُونَ) عائد إلى الضمير في (وهم) على كلا التقديرين لأنه خبره"⁽⁵⁾.

ب. شواهد من الأحاديث النبوية والآثار:

لم يكثر الجندى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، ولعل ذلك يعود إلى أن بعض الأحاديث نقلت بمعناها لا بلفظها، وقد اقتفى أثر بعض أسلافه النحاة، فهم لم يستشهدوا بالحديث إلا قليلاً، وغالباً ما استشهد به على المعنى اللغوي، فمن الأحاديث التي استشهد بها على المعنى اللغوي: ((مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ))⁽⁶⁾ قال في المقاليد⁽⁷⁾: "معنى المقبل على الشيء المشارف له: نازل منزلة ذلك الشيء، يدل عليه قوله. صلى الله عليه وسلم. (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ) فإنه سمي المشارف للقتل مقتولاً".

وقد يستشهد به على قاعدة نحوية، من ذلك استشهاده بالأثر الذي روي عن عمر ابن الخطاب: ((لَوْلَا عَلِيٌّ لَهْلَكَ عُمر)) حيث احتج به الجندى على دخول (لولا) التي تفيد امتناع الشيء لوجود غيره على المبتدأ⁽¹⁾. قلت: سبب عدم هلاك عمر هو وجود علي.

(1) المصباح، ص: 65 .

(2) إشارة إلى الآية (3) الواردة في سورة الروم ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلِبِهِمْ سِغْلِبُونَ﴾

(3) أي: فتح العين في: غلبت، وضم الياء في: سِغْلِبُونَ، غلبت: هذه قراءة أبو سعيد الخدري، وعلي ابن أبي طالب، ومعاوية بن قُرة. ينظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي = 4 / 14 و سِغْلِبُونَ: قراءة ابن عمر. ينظر: المصدر السابق 5 / 14، وذكر في الكشاف 3 / 197، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 4 / 14 . 5. القراءات القرآنية في تفسير أول سورة الروم .

(4) ابن الحاجب في الإيضاح 1 / 636 .

(5) المقاليد، اللوحة: 68 .

(6) ورد هذا الحديث في: شرح الزرقاني 3 / 33، والدرية في تخريج أحاديث الهداية 2 / 127 ونص الحديث فيه كاملاً: ((حديث من قتل قتيلاً فله سلبه متفق عليه من حديث أبي قتادة في قصة، ولأبي داود عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم حنين من قتل كافراً فله سلبه فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلاً فأخذ أسلابهم)) .

(7) المقاليد، اللوحة: 70 .

ومن استشهاده بالأثر أيضاً ما روي عن عمر: ((يا لله للمسلمين)) وذلك عند شرحه للاستغائة عند المطرزي، فقال: قوله: (وتلحق المنادى اللام الجارة) ... إلى آخره، تدخل اللام الجارة على المنادى مفتوحة إما للاستغائة، كقول عمر رضي الله عنه ((يا لله للمسلمين))⁽²⁾.

ج. شواهد الشعرية وطريقة الاستشهاد بها:

قسم النحويون الشعراء إلى أربع طبقات:

جاهليين، ومخضرمين، وإسلاميين، ومولدين، وقد احتج صاحبنا بشعر الجاهليين كامرئ القيس، وزهير، والحارث بن حلزة.

كما احتج بشعر المخضرمين، أمثال: لبيد.

واحتج بشعر شعراء صدر الإسلام، أمثال: جرير، والفرزدق، والعجاج، ورؤبة.

وله استدالات وافرة في المعنى اللغوي بشعر شعراء الطبقة الرابعة، كأبي العتاهية، وكان يذهب إلى شرح مفردات الشاهد، ويوضح غامضه، ويبين معناه، ويذكر سبب الاحتجاج، مثلاً عندما استشهد المطرزي على كون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا، يجوز فيه الرفع والجزم، يقول الشاعر:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْعِيَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِيمٌ⁽³⁾

فقد أورد صاحب المقاليد معنى مفردات البيت الصعبة؛ فقال:

((والخليل: الفقير، والحرم: المنع، أي يقول: ليس لمالي منع عنك، وقال أبو عبيدة: "يقال مال حرم: إذا كان لا يعطي منه")⁽⁴⁾.

ومثال ما ذكره لبيان موضع الاحتجاج به قوله في البيت الذي أتى به المصنف:

لعزة موحشًا طللًا قاسمٌ عفاه كلُّ أسحمٍ مستلسم⁽¹⁾

(1) المقاليد، اللوحة: 102، وهذا القول في: العواصم من القواصم، ص: 202، وفيه: ((وبين الله على يديه من الأحكام

والعلوم ما شاء الله أن يبين وقد قال عمر: لولا علي لهلك عمر)) .

(2) المقاليد، اللوحة: 89 .

(3) من البسيط، من قصيدة لزهير، بمدح هرما، وهو في المصباح، ص: 87؛ والكتاب، تحقيق: إميل 3 / 75؛ وشرح ابن يعيش

8 / 175؛ والمختصب 2 / 65 .

(4) المقاليد، اللوحة: 108 .

موضحاً موقع الاستشهاد ووجوه الإعراب، ثم معنى الكلمات؛ فقال: "إنما يستقيم على من يقدر في الظرف فعلاً⁽²⁾، لا على قول من يقدر فيه اسم فاعل؛ لأنَّ (لعزة) ظرف مجازي، فلو قدرت فيه (حصل) كان (طلل) فاعلاً، و(موحشاً) حال منه، والعامل فيهما واحد وهو (حصل)؛ فهذا واضح الاستقامة، ولو قدرت فيه (حاصل)، ف(حاصل) اسم فاعل غير معتمد على أحد الخمسة التي مرت⁽³⁾، ولا عمل له بدون الاعتماد؛ فيكون (طلل) مبتدأ، خبره (لعزة)، و(موحشاً) حال من الضمير في (حاصل)؛ فالتقدير: طلل حاصل هو لعزة موحشاً، وليس فيه تنكير ذي الحال، ولا تقديم للحال على صاحبها، وكلامنا في تنكيره وتقديمها.

يقال: عفت الريح المنزل، فعفا عفاء، يتعدى ولا يتعدى⁽⁴⁾.

والأسحم: الأسود، أي: كل سحاب أسود⁽⁵⁾.

وعند حديثه عن المؤنث الحقيقي ذكر بيتاً لزهير، وضع فيه نسبة البيت، وساق البيت لتأكيد معنى أن القوم تخص الرجال دون النساء؛ فقال:

"القوم: الرجال، ألا ترى إلى قول زهير:

وما أدري وسوف إخال أدري أفؤم آل حصن أم نساء⁽⁶⁾

(1) البيت من الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه، ص: 506؛ والمصباح، ص: 62؛ وخزانة الأدب 3 / 211، وبلا نسبة في: أسرار العربية، ص: 147؛ وشرح القطر، ص: 236. والمعنى: يصف الشاعر ديار محبوبته واندراسها وتعفية السحب إياها، وتلك الديار أصبحت مقفرة بعد ارتحالها عنها، وهي الآن مسودة كالسحاب الأسود.

(2) الذي يقدر الظرف فعلاً هو: أبو الحسن كما ورد في: خزانة الأدب 3 / 210؛ لأن الاسم الواقع بعد الظرف يرتفع بالفاعلية عنده، فيكون العامل في الحال وصاحبها واحد.

(3) هي: حرف الاستفهام، والنفي، والمبتدأ، والموصول، وذي الحال.

(4) قال في اللسان 15 / 78، مادة: ع ف ا ((و عفا المنزل يعفو و عفت الدار ونحوها عفاء و عفوا و عفت و تعفت تعنيا درست يتعدى ولا يتعدى)).

(5) المقاليد، اللوحة: 62. 63.

(6) البيت من الوافر، في: شرح شعر زهير، ص: 65، وفيها يروى: رجال آل حصن، وأشعار الشعراء الستة الجاهليين للشتمري 1 / 330، وورد في: مغني اللبيب في أربعة مواضع 1 / 41، 139، 2 / 393، 398؛ وفي: عون المعبود (كتاب في الحديث الشريف) 6 / 156، وفيه: اسم القوم إنما ينطبق على الرجال دون النساء.

فإنه قابل القوم بالنساء، فلو كان قال: ولا نساء، لكان هذا بمنزلة: أنساء آل حصن أم نساء؟ وهذا خلف؛ فعلم أنه بمنزلة: أرجال أم نساء؟ وهذا أيضًا اسم جمع فيذكر، لكنه في الأصل صفة على نحو: رجال قوم كرجال عدل، في قوله تعالى: ﴿ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ﴾⁽¹⁾ فصار تأنيثه كتأنيث (رجال)⁽²⁾.

وعند حديثه عن (لعل) وأصلها، ذكر قاعدة نحوية مؤيدًا قوله بشاهد؛ فقال: و "لعل" مختصة بالممكن، لا يقال: لعل الشباب يعود؛ لأن المحال لا يرجى وقوعه، أصلها "عل" دخلت عليها اللام، والشاهد لما ذكرت قوله:

... .. يا أبتا علك أو عساكا⁽³⁾

د . شواهد من الأمثال والأقوال المشهورة:

حشد الجندي كثيرًا من الأمثال والأقوال المشهورة، ونقل أغلبها من: مجمع الأمثال للميداني، والمستقصى للزحشيري، وكان يقتبس منهما تفسير المفردات وقصة المثل ومناسبته، فمن الأمثال التي استشهد بها:

(سرعان ذا إهالة)⁽⁴⁾ حيث اقتبس تفسير المفردات وقصة المثل ومناسبته، من مجمع الأمثال للميداني، كما ذكر أيضًا وجوه إعرابه، فقال: ((و "سرعان": اسم لـ "سرع"، وفي المثل: "سرعان ذا إهالة"، و "ذا": فاعل "سرعان"، و "إهالة" (وهي: الشحم الذائب): تمييز، كقولك: سرع ذا إهالة، وأصل المثل: أن أعرابيًا جاء إلى راع يشتري منه شاة، فقال: هل عندك شاة سمينة ذات نقي؟ فقال: نعم، عندي شاة امتلأت دسما وودگا وطفحت شحمًا ولحمًا؛ فقال: علي بها، فجاء الراعي بشاة يستل رغامها لا تتحرك هزالا وسوء حال؛ فقال: ما وعدتنا بمثل هذه، فأين الشحم واللحم؟ فقال: ألم تر الشحم

(1) النساء، من الآية : 34 .

(2) المقاليد، اللوحة : 132 .

(3) المقاليد، اللوحة: 97، والرجز للعجاج كما جاء في: ملحقات ديوانه، ص: 181 :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَتَى أَنَاكَ يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى إِيَاكَ يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

و بيت الشاهد في: الكتاب، تحقيق إميل 4 / 324؛ والإنصاف 1 / 195؛ واللسان 14 / 349، مادة: ر و ي .

والمعنى: صرحت ابنتي بتدميرها فقالت: لقد قرب وقتك يا أبي فارحل عساك أن تجد لنا رزقًا .

والشاهد: أصل لعل: عل، دخلت عليها اللام .

(4) المثل في مجمع الأمثال للميداني 1 / 336 ؛ وفي المفصل، ص: 193 .

يسيل من منحربها؟ فقال الأعراي للراعي: سرعان ذا إهالة، فأرسله مثلاً، قال الميداني: و "ذا" إشارة إلى الرغام، أي سرع الرغام حال كونه إهالة، فجعل "إهالة" حالاً، ويجوز أن يكون تمييزاً. كما مر. والمثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته⁽¹⁾.

ومن الأمثال التي استشهد بها أيضاً: (عَسَى الْعُؤَيُّرُ أَنْبُؤَسًا) جاء به في "أفعال المقاربة" محتجاً به على مجيء "أبؤسًا" خبيراً لعسى منصوباً على الأصل، وهو كون الخبر مفرداً⁽²⁾.

ومن ذلك أيضاً: (استنسر البغاث)⁽³⁾ هذا المثل استشهد به الجندي على أن صيغة "استفعل" جاءت بمعنى التحول⁽⁴⁾.

ومن الأقوال: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب)⁽⁵⁾ عند شرحه لقول المطرزي في المصباح: (إِيَّاي)... إلى (إِيَاهُنَّ)⁽⁶⁾ حيث ذكر مذهب الخليل، ومذهب الزجاج، فقال: (("إِيَّاي" هو الضمير، والحروف التي تتصل به من الياء وغيرها لواحق، للدلالة على حال المرجوع إليه .

وقيل: هو مضمّر أضيف إلى الياء وغيرها، وهو مذهب الخليل⁽⁷⁾ واستدل بما حكاه عن العرب: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) ومعناه: التحذير من أن يلاعبهن ويتزوجهن، فلولا أن تلك اللواحق محكوم على محلها بالانجرار لما انجر "الشواب" هنا، وقيل هو ظاهر أضيف إلى ما بعده من

(1) المقاليد، اللوحة: 117 .

(2) المقاليد، اللوحة: 120 .

(3) وهو مثل عربي قسم في: جمهرة الأمثال 1 / 11، 97، 203، 231؛ وفصل المقال ص: 129؛ ومجمع الأمثال 1 / 10؛ والمستقصى 1 / 402؛ والتخمير 3 / 353؛ وابن يعيش 7 / 161، واستنسر البغاث: صار كالنسر في القوة، يضرب للضعيف يصير قوياً، للدليل يعز بعد الذل. المصادر السابقة، وجاء في اللسان 2 / 118 "البغاث كل طائر ليس من جوارح الطير، يقال هو اسم للجنس من الطير الذي يصاد ... وبغاث الطير وبعائها ألاتمها وشرارها وما لا يصيد" .

(4) المقاليد، اللوحة: 17 .

(5) هذا القول في: الكتاب، تحقيق: هارون 1 / 279؛ والمفصل ص: 167؛ ولسان العرب 14 / 60، مادة أي ا .

(6) المصباح، ص: 117 .

(7) مذهب الخليل في: المفصل، ص: 166 .

اللواحق، وهو مذهب الزجاج⁽¹⁾، واستدل للإضافة بما ذكره الخليل، واستدل لكونه ظاهرًا، بأن الضمير نهاية في التعريف فلا يضاف وقد أضيف في "وإيا الشواب"؛ فلزم أن يكون ظاهرًا⁽²⁾.

ثانيًا: العلة النحوية عند الجندي:

قد اعتنى الجندي بتعليل الظواهر اللغوية والنحوية في كتابه المقاليد، سواء كانت هذه العلة محسوسة، أو غير محسوسة فقد اعتنى بطلب العلة النحوية والتماسها، من ذلك:

1 . علة كثرة الاستعمال:

مثال ذلك حديثه عن همزة "أيمن" فذكر أن الهمزة فيه كانت للقطع، لأنه جمع "يمين" لكن لانضمام كثرة الاستعمال إليه صارت همزته للوصل⁽³⁾، ومثله الهمزة في نحو: الرجل، لأنها أكثر استعمالاً من سائر همزات الوصل، فيطلب الخفة بانفتاحها⁽⁴⁾.

2 . علة طلب الخفة:

جاء في معرض حديثه عن همزة "انصر"، فذكر أن الأصل فيها الكسر، لكن لما لزم في نحو: انصر، بكسر الهمزة، الخروج من الكسر إلى الضم، وهو مستكره مستثقل عدلوا عن الكسر إلى الضم لإتباع ضميتها ضمت الصاد⁽⁵⁾.

3 . علة التقاء الساكنين:

علل قلب الواو همزة بقاعدة: إذا التقى ساكنان حرك الثاني؛ فقال: ((فصارت الواو في "أسماء" بمنزلة واو متحركة مفتوح ما قبلها؛ فقلبت ألفًا؛ فالتقى ساكنان فحرك الثاني؛ فصار همزة))⁽⁶⁾.

4 . علة طلب الاختصار:

بين العلة في أن "ما" اسم موصول، وهو إشارة إلى مذكور، والذي ذكر هو: الكلمة، فصار كأنه قيل: الاسم كلمة دلت على معنى، إلا أن الاختصار على لفظه "ما" للاختصار، والاعتماد على فهم

(1) رأي الزجاج في: شرح ابن عبيش 3 / 100؛ وفي كتاب الإنصاف مسألة (98) 2 / 218 وعنوان المسألة: الضمير في إياك وأخواته .

(2) المقاليد، اللوحة 151 . 152 .

(3) المقاليد، اللوحة : 13 .

(4) نفس السابق .

(5) نفس السابق .

(6) نفس السابق .

السامع⁽¹⁾ .

5 . علة عدم البدء بالساكن:

مثل له عند حديثه عن علة استعمال الياء ضميراً للغائبة، حيث قال في هذا الموطن: ((والياء للغائب، لكونها وسطين، فالياء وسط المخارج، وهو وسط اللسان، وذكّر الغائب دائر بين المخاطب والمخاطب، ثم قلبت الألف همزة لسكون الألف، وكون الابتداء بالساكن مرفوضاً، وثبوت القرب بينها وبين الهمزة في المخرج))⁽²⁾.

6 . علة تعليل صوتي:

عند حديثه عن الحروف الزائدة في المضارع، وعلة اختيار الهمزة والنون والتاء علامات للمضارعة، علل اختيار هذه الحروف، وتعليله قلب الواو تاء في الفعل الذي الفاء فيه واو، بقوله: ((وقلبت الواو تاء لما في بقائها من توالي المتماثلين في نحو: ووَجَل، للمخاطب، من: وجل، مع ما فيه من شبه نباح الكلاب، وكلامهم وهو كلام أهل الجنة مُتَنَزِهٍ عن مثل هذه النقيصة))⁽³⁾.

7 . علة أمن اللبس:

ومثال ذلك تعليله فتح التاء في أول المضارع، وهي دالة على التأنيث، لأنها فرار من وقوع الالتباس في "تمنع" بالضم، في موضع الفتح، مع "تُمنع" في المجهول في لغة من يكسر حرف المضارع فيقول: أنت تعلم . بكسر التاء . لأن المبني للفاعل في لغته . بالكسر . فلو كسرت التاء للتأنيث لكسرت كذلك في المبني للمفعول أيضاً، ولا يُدرى أنّ "تعلم" هي بالكسر بمعنى "تعلم" . بالفتح . أو "تعلم" . بالضم . ولأنّ في الفتح موافقة بين هذه التاء وبين أخواتها من حروف المضارعة، وعلى اختيار الفتحة أيضاً التباس بين المذكر والمؤنث لكن فيه تغيير تقديري⁽⁴⁾ .

8 . زيادة اللفظ زيادة في المعنى:

(1) السابق، اللوحة: 14 .

(2) السابق، اللوحة: 19 .

(3) السابق، اللوحة: 19 . 20 .

(4) السابق، اللوحة: 20 .

عند حديثه عن السين وسوف، ذكر أن زيادة الحرف تدل على زيادة اللفظ والمعنى، ألا ترى إلى "حشن" و "أخشوشن" فالثاني أبلغ، وإلى "عمل" و "اعتمل"؛ لأن "الاعتمال" بمنزلة "الاضطراب"⁽¹⁾.

أما العلل المحسوسة، فقد ذكرها، منها: العمل بالملازمة؛ لأنّ لها أثرًا، ألا ترى إلى تأثير القطر جمع: القطر، وهو جمع: القطرة مع تمام لينها في الأحجار الصلبة بدوام نزولها عليها⁽²⁾. ومنها أيضا: أنّ التاء في "اللفظة" للوحدة، ووحدة اللفظ تدل على وحدة المعنى، لأنّ اللفظ كسوة المعنى، والكسوة الواحدة لا يكتسبها إلا واحد. ومنها حديثه عن الفعل اللازم والمتعدي بقوله: ((ومراتب الأقوياء ثلاث: ما فيه ضرب قوة، ووسط فيها، وكامل، فلذا انحصرت الأفعال المتعدية في ثلاثة أضرب))⁽³⁾. وعليه فإنه ليس اشتغال الجندي بالعلة النحوية المحسوسة وغير المحسوسة مقصورًا على مواضع مخصوصة حتى يحال إليها، وإنما هي مع كل مسألة ظاهرة.

ثالثًا: النزعة المذهبية النحوية:

حفل المقاليد بالكثير من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وعرض مؤلفه المسائل وناقشها، وانتصر فيها للبصريين، كغيره من نخاة البصرة، فمن هذه المسائل: مسألة أصل اشتقاق الاسم: ذكر فيه مذهب البصريين، وأصله، ووزنه، ومثاله، واشتقاقه: وأصل اسم: سَمُوُّ بزنة: جَنُوٌّ وَقِنُوٌّ، وهو من: السُمُوِّ، لأنه سما على مسماه، أو لأنّه سما على الفعل والحرف، بدليل أنّ الكلام ينعقد من اسمين، ولا ينعقد من فعل، إلا عند انضمامه إلى اسم، نحو: زيد ذاهب، وذهب زيد، وما لا ينعقد إلا إلى شيء فهو مفتقر إليه لا يُشكّك في كونه ساميًا عليه.

أما الحرف فلا ينعقد منه كلام البتة، فيكون الحرف هو الأضعف من بين هذه الثلاثة، كما أنّ الاسم هو الأقوى؛ فلذا رُوِّعيت الرتب في الذكر، فقدّم الاسم وأخّر الحرف، ثم ذكر ما اعتراه من حذف ونقل: حذف الواو من "سمو" لتعاقب الحركات الإعرابية عليها، مع انضمام كثرة الاستعمال إلى هذه الكلمة، وكثرة الاستعمال مستدعية للحقفة، وفي الحذف حفة، ثم نقل سكون الميم إلى السين

(1) السابق، اللوحة: 17.

(2) السابق، اللوحة: 55.

(3) السابق، اللوحة: 56.

لصيرورة الميم معتقبة هاتيك الحركات .

ثم عرج على مذهب الكوفيين؛ فذكر أصله عندهم، قال: والكوفيون ذهبوا إلى أنّ أصله: وسَم، لأنّه سَمّة على المسَمّى، أي: علامة يعرف هو بها .

ثم جاء بالوجه التي تنادي بفساد مذهب الكوفيين منها: قولهم في تصغيره: سُمّي، أصله: سُمّيُو، قلبت الواو ياء، أدغمت الياء في الياء، كما سلف في سيّد.

ومنها: قولهم في تكسيره: أسماء، أصله: أسماؤ، قلبت الواو ألفاً، ثمّ الألف همزة، أمّا نفس القلب فلأن كل واو وقعت طرفاً وقبلها ألف تقلب هي ألفاً، فالقلب لثلاثا تتعاقب عليها الحركات الإعرابية، وقبلها ألفاً، لأنّ كل واو إذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب ألفاً، كـ "دعا" في "دَعَو" والألف بمنزلة الفتحة لتولدها من الفتحات⁽¹⁾ ألا ترى إلى قوله :

إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تُمَلِّقِ⁽²⁾

فإنه لما أشبع فتحة الضاد في "ترضّأها" نشأت الألف .

فصارت الواو في "أسماؤ" بمنزلة واو متحركة مفتوح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فالتقى ساكنان فحرّك الثاني، فصار همزة .

ومنها: قولهم : هذا سَمِيّ زيد، لمن يساويه في اسمه، والأصل سَمِيّو، قلبت الواو ياء، أدغمت الياء في الياء، فلو صحّ ما ذهب إليه الكوفيون، لقليل: وَسَمِيّ وأوسام، كوجه وُجِيه، ووقت وأوقات، ولقليل: وسيم زيد، لأنّ الواو عندهم فاء، كالجيم من: جليس، والهمزة من: أنيس⁽³⁾.

مسألة الأصل في الاشتقاق أهو المصدر أم الفعل؟

ذكر هذه المسألة، وكان بجانب البصريين مقررًا أن الصواب في مذهبهم، حيث عرض آراءهم وعرض حججهم، ثم رد على الكوفيين يوهن آراءهم ويضعف أدلتهم وحججهم، ويظهر لي أنه تحامل عليهم، ونعتهم بعبارات قاسية، كقوله: "تأباه الطباع وتمجحه الأسماع"؛ فقال في معرض الحديث عن الاشتقاق أهو المصدر أم الفعل؟ ((سَمِيّ مصدرًا لصدور الفعل عنه، وهو في الأصل: موضع تصدر عنه

(1) ينظر هذا المعنى في: دراسات لغوية، ص: 268 . 272 .

(2) هذا بيت من الرجز ، قائله ، رُؤبة بن العجاج في ملحق ديوانه، ص : 179؛ وخرزانة الأدب 8 / 359؛ والإنصاف ص: 26.

(3) المقاليد، اللوحة: 13 . 14 ، هذه مسألة عنوانها: الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم. ينظر: الإنصاف 1 / 27؛ وشرح المفصل لابن يعيش، 1 / 23؛ وأسرار العربية ص: 3 .

الإبل، فيكون الفعل فرعاً عليه، هذا مذهبنا، وعكسه الكوفيون، فجعلوه مشتقاً من الفعل فرعاً عليه؛ فقالوا: سمي مصدرًا لكونه مصدرًا عن الفعل، كما قالوا: مركب فاره، ومشرب عذب، بمعنى: مركوب ومشروب، ووجه ما ذهبنا إليه أن مفهوم المصدر واحد؛ لأنه يدل على حدث، ومفهوم الفعل متعدد لدلالته على الحدث والزمان، والواحد قبل المتعدد؛ ولأنَّ المصدر اسم، وهو مستغنى عن الفعل، والفعل مفتقر إليه، فجعل المستغني أصلاً للمفتقر إليه أولى.

ووجه مذهبهم: أن المصدر يعلُّ بإعلال الفعل ويُصَحِّح بتصحيحه، نحو: قام قيامًا، بالإعلال فيهما، والأصل: قوم وقوامًا، ونحو: قَاوَم قَوَامًا، بتصحيحهما، لأنهما على أصلهما، فلو لم يكن فرعاً على الفعل لما تبعه في الإعلال والتصحيح .

ولأنَّ المصدر يذكر تأكيدًا للفعل نحو: ضربت ضربًا، وهو بمنزلة: ضربت ضربت، والمؤكِّد فرع على المؤكِّد

فالجواب عن الأول قد وجدنا أحكامًا تثبت في كلامهم لتشاكل أمثلتها أمثلة وجدت فيها العلل، ألا تراهم حذفوا الهمزة من "أكرم" في "أُكْرِم" لتوالي الهمزتين، لاستثقالهما إياها، وحذفوها من "يكرم" و"تكرم" مع انتفاء توالي الهمزتين فيهما للمشاكله بينهما وبين "أكرم"، وحذفوا الواو من "يَعِدُّ" لوقوعها بين ياء وكسرة، في "يَعِدُّ" ثم حذفوها من "نَعِدُّ" و"أَعِدُّ" و"تَعِدُّ" للمشاكله .

قلنا: نمنع إعلال المصدر وتصحيحه لتبعية الفعل مع إمكان سلوك طريق المشاكله.

والجواب عن الثاني أن المذكور تأكيدًا إذ لو كان دليلاً على فرعيته للمؤكِّد، لكان "زيد" الثاني، في: جاء زيدٌ زيدٌ، فرعاً للأول مشتقاً منه، واللازم منتفٍ .

أما قولهم: المراد بالمصدر: المصدر .

فالجواب عنه: أن في ذلك عدولاً عن الظاهر عند إمكان حمله عليه، وذلك غير سائغ، أو نقول قولهم "مركب ومشرب" لعله من قبيل قولهم: نهر جار، فالنهر موضع أضيف إليه فعل الماء، وهو الجريان للمجاورة، وكذا هنا المراد: موضع ركوبٍ نسب إليه الفراهة التي هي صفة المركوب، وموضع شربٍ نسب إليه العذوبة التي هي من صفة المشروب .

فبقي قولهم: المراد من الصدر المصدر بلا نظير تأباه الطباع وتمجحه الأسماع⁽¹⁾.

مسألة نعم وبئس، أفعالان هما أم اسمان⁽²⁾؟

ذكر هذه المسألة في المقاليد، وذكر فيها آراء النحاة، وناقش أقوالهم، حيث قال: أجمع البصريون على فعليتهما، وتابعهم الكسائي، وقال الفراء: إنهما اسمان، وتابعه أبو العباس ثعلب وأصحابه . . . ثم ذكر حجج البصريين، وهي: اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، نحو: نعمتُ بئسْتُ، وقد اتصل بهما الضمير المرفوع البارز فيما رواه الكسائي من قولهم: نعمنا رجلين، ونعموا رجالاً، وهذان من علامات الفعل، ولأنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية . . . ثم ذكر حجج الكوفيين، وهي: دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بشر بمولودة، فقول: نعم المولودة مولودتك! فقال: والله ما هي بنعم المولودة نصرتها بكاء وبرها سرقة. وقال بعضهم: نعم السير على بئس العير .

ولأنهما لا يقبلان التصرف بصوغ الصيغ كالمضارع واسم الفاعل، ولأنه لو كانا فعلين لحسن اقتران الزمان بهما، كما في سائر الأفعال، ولم يقولوا: نعم الرجل أمس، أو غداً، فدل على انتفاء فعليتهما . ثم رد على أقوال الكوفيين مفنداً آراءهم منتصراً للبصريين محتجاً لهم بالسماع والقياس: أما دخول حرف الجر عليهما فيما ذكروا فعلى تقدير: ما هي بمولودة مقول عنها نعم المولودة، وعلى مقول فيه بئس العير، وحذف القول في كلامهم كثير، ألا ترى إلى قوله:

والله ما ليّلي بنامٍ صاحِبُهُ ولا مُحَالِطِ اللَّيَانِ جَانِئُهُ⁽³⁾

أي: بليل مقول فيه نام صاحبه .

وأما عدم قبولها التصرف؛ فلأن "نعم" لغاية المدح، و"بئس" لغاية الذم، فجعلت دلالتهما على الزمان مقصوراً على زمان حال؛ لأن المدح والذم بما هو كائن في الممدوح والمذموم في الحال لا بما كان .⁽¹⁾ فزال .

(1) المقاليد، اللوحة: 59، ومسألة: أيهما أصل الاشتقاق الفعل أو المصدر؟ مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، وقد اقتفى الجندي أثر البصريين في كون المصدر أصلاً للفعل، وناقش أقوال الكوفيين، وانتصر للبصريين، وهذه المسألة في الإنصاف، مسألة (28) 1/206 . 212 .

(2) القول في نعم وبئس، أفعالان هما أم اسمان؟ مسألة خلافية رقمها (14) في الإنصاف 1/97 . 119؛ وشرح قطر الندى، ص: 38 . 35 .

(3) البيت من الرجز، ولم أقف على نسبه إلى قائل، وهو في: الإنصاف 1/108؛ وشرح قطر الندى، ص: 37؛ واللسان 595/12 مادة: ن و م .

رابعاً: نظرة الجندى إلى اللهجات العربية:

في المقاليد إشارات لهجية مهمة، أثر غالباً أن يذكر اسم القبيلة، من ذلك عزوه إلى الحجازيين كسر ما بني على فعال، كحذام، وإلى تميم الإعراب مع منع الصرف في غير ما آخره راء، فعند شرحه لقول المطرزي (ونحو حذام وقطام فيه مذهبان)⁽²⁾ عزا هذه اللهجة إلى الحجاز وتميم؛ فقال معلماً وشارحاً ومبيناً مذهب التميميين والحجازيين في "فعال" المعدولة عن "فاعلة" فيه مذهبان: الإعراب مع منع الصرف في غير ما آخره راء في مذهب بني تميم؛⁽³⁾ لأن فيه علمية وعدلاً، فمُنِع من الصرف كسائر الأسماء الممتنعة من الصرف .

والبناء على الكسر في قول أهل الحجاز⁽⁴⁾ لأنه أشبه الواقع موقع المبني، ف "حذام" ك "نزال" في الحركات والسكون، وهو واقع موقع "انزل" وهو مبني. وما في آخره راء ك "حضار" . لأحد المخلّفين⁽⁵⁾ . فبنو تميم يُوافقون فيه الحجازيين، فيبنونه على الكسر، لأن الراء حرف ثقيل، لأنه مكرر، فيطلب الخفة،

وهي في البناء دون الإعراب، لأن المبني على حالة واحدة بخلاف المعرب، والبناء على الكسر لتحريك الساكن⁽⁶⁾ .

وأحياناً لا يذكر القبيلة، بل يستعيض عنها بقوله "بعض العرب"، أو "أكثر العرب" كقوله: ((وأما الشين في ثلاث عشرة ونحوها، فأكثر العرب على إسكانها؛ لأن التأنيث فرع والتخفيف بالإسكان به أجدر، ولذا امتنع تسكين العين، إذ فيه التقاء الساكنين، وبعض العرب على إسكانها وكسر الشين، وإسكان العين لثلاث تنوالت الحركات، أما كسر الشين، فكأنه لكرهه الفتح، إذ فيه اجتماع المثليين وهو مستثقل، فإن شئت فانظر في اجتماع المثليين لكونه أخف من الضم، ولكون الكسرة من خواص

(1) ينظر: المقاليد، اللوحة: 121 .

(2) المصباح، ص: 51 .

(3) ذكر مذهب بني تميم في: الكتاب، إميل 3 / 309 ؛ وابن يعيش 4 / 64 ؛ وشرح الشذور، ص: 123 .

(4) ذكر مذهب الحجازيين في مصادر الهامش السابق .

(5) قوله "حضار" وهي و"الدرى" : كوكبان يطلعان قبل "سهيل" فيحلف العرب بكل واحد منهما، يحلف بعضهم إنه سهيل، ويحلف الآخر إنه ليس به، والعرب تقول هذا شيء يحلف إذا كان يشك فيه فتتحالف، وفيها أيضاً الخلفان، وهما: نجمان يطلعان قبل سهيل . وهذا المعنى في: اللسان 4 / 200، مادة : ح ض ر .

(6) المقاليد، اللوحة: 49 .

المؤنث، نحو: خرجت يا هند، وهذا ليس بقوي، لأنه عدول عن الفتح، الذي هو الأحف إلى الكسر الذي هو أثقل منه⁽¹⁾.

واتضح في هذا النموذج أنه لم يعز اللهجة إلى معين، بينما نجد غيره قد عزاها كالزخشي في كتابه المفصل: ((وشين العشرة يسكنها أهل الحجاز، ويكسرهما بنو تميم))⁽²⁾ وعزاها ابن يعيش أيضاً حيث ذكر أن الشين في "عشرة" مكسورة على لغة بني تميم، وساكنة على لغة أهل الحجاز، وهذا عكس ما عليه لغة البلدين لأن أهل الحجاز في غير العدد يكسرون الثاني وبني تميم يسكنون، فيقول الحجازيون: نَيْقَة ، ويقول التميميون: نَبَقَة . بالسكون . فلَمَّا رَكَّب الاسمان في العدد استحال الوضع⁽³⁾ ، وبعض العرب يفتح الشين، ومنه قراءة الأعمش: ﴿ اثْنَا عَشْرَةَ ﴾⁽⁴⁾ .

وتارة يكتفي بذكر كلمة لغة، وذلك عند حديثه عن شروط الاسم المرخم في لغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر؛ فقال: ((ومن هذه الشروط، أن تزيد عدته على ثلاثة، إذ لو رخم الثلاثي لبقى على صورة ليس مثلها في الأسماء المتمكنة، إذ ليس في كلامهم اسم متمكن على حرفين لا سيما على لغة من يقول: يا حار

. بالضم . في: حارث⁽⁵⁾ إذا يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف، فتجعل الباقي اسماً برأسه فتضمه، ويسمى لغة من لا ينتظر، ويجوز أن لا تقطع النظر عنه، بل تجعله مقدراً فيبقى على ما كان عليه، ويسمى لغة من ينتظر⁽⁶⁾.

وكذلك نجد أنه أهمل عزو الصيغ إلى قبائلها، فمن ذلك كلمة "كأي" ولغاتها، فذكر أن "كأي" أكثر استعمالاً من غيرها، لأصالتها، ثم ذكر اللغات المختلفة؛ فقال: ((ومنها: كاء، بزنة: كاع، وهي مقلوبة من الأولى، وطريقة القلب: إن همزة الفاء من "كأي" زحلقتم إلى الآخر، فصار كياء، بزنة كَعْلَفٍ، لتكون بين فتحة قبلها وكسرة بعدها ثم خففت الياء المشددة ، فصار كياء، بزنة كَعْلَف يسكون العين، لأن الياء عين والهمزة فاء، وحذفت الياء الثانية لكون التغيير إلى الأطراف أسبق، ثم

(1) السابق، اللوحة: 132 .

(2) في المفصل، ص: 270 .

(3) شرح المفصل لابن يعيش 6 / 27 .

(4) البقرة، من الآية : 60 ؛ وانظر قراءة الأعمش: تفسير البحر المحيط 1 / 391 .

(5) المقاليد، اللوحة: 91 .

(6) شرح القطر، ص: 298 . 299 .

قلبت الياء ألقاً، ومنها: كَيْءٌ، بزنة كَيْعٍ، وهي عين الثانية، لكن بدون قلب الياء ألقاً، ومنها: كَأْيٌ، بزنة كَعْيٌ، بإسكان الهمزة، وحذف إحدى الياءين، ومنها: كِءٌ، بزنة كَعٍ، بحذف الياءين⁽¹⁾.

مما سبق نستنتج: أن تسجيل اللهجات عند الجندى من خلال مؤلفه المقاليد كان ثانويًا، وأنه قليلاً ما يهمل عزو اللهجات، كقوله: ومن العرب، وإن اللهجات عنده لم تخضع لتنظيم أو دراسة، فهي مبعثرة في أمكنة مختلفة من مؤلفه، وأنه يصدر أحكامًا على بعض اللهجات كقوله: "وهذا ليس بقوي"، وأحيانًا يذكر كل ما فيها من لغات حتى تبلغ أحيانًا الخمس لغات.

خامسًا: الحوار النحوي :

الحوار في المقاليد يكاد يكون الأسلوب الغالب عند الجندى، فهو يبادر القارئ بالحوارة والاستفهام، واضعًا للقراء كل ما يمكن أن يخطر عليهم من قواعد وأحكام، وبعد ذلك يأتي بالإجابة عن كل ما طرحه من أسئلة واستفهام، بعبارات من نحو: فإن قلت: قلتُ : ... ، أو فإن قيل : ... قلنا : ... أو فالجواب : ...

وقد حصرت عددها في المقاليد فوجدتها تقرب من: الخمسين نصًا، مثال ذلك :

فإن قلت: أية دقيقة في ذكر "غلامه" بالضمير، مع أن قولك: ضرب عمرًا زيد، أخصر من ذلك .

قلتُ: هي التنبيه على لزوم تقديم المنصوب؛ لأن "عمرو" يعود الضمير إليه لازم تقدمه .

فإن قيل: لم قدّم الخبر على الاسم، في قولهم: إن في الدار زيدًا، وما ذكرته من لزوم النصب قبل الرفع يأباه ؟

قلنا: ذاك ليس من تقديم الخبر على الاسم، لأن الخبر مدلول "في الدار" لا نفس في الدار، وتقدمه غير مسلم، فلو سلم، فجوابه: لأن "في الدار" ظرف وتقدمه كلا تقديم، لتنزله منزلة الاسم من شدة الملازمة، إذ لا بد للأشياء من ظروف، فصار كأنه هو الاسم، وممتنع أن يقدم الشيء على نفسه، فيمنع ما ذكره السائل من التقديم⁽²⁾.

مثال آخر: فإن قلت: لم قطعت الهمزة في "يا الله"، وهي موصولة في غير حالة النداء، نحو: بسم الله ؟

(1) المقاليد، اللوحة: 120.

(2) السابق، اللوحة : 97 .

فالجواب: إنهما مع اللام في غير النداء أيضاً خلف عن همزة "إله" لكنهما لم ينفوا معنى التعريف رأساً، فوصلت، كما في نحو: الرجل، أما في النداء فقد عيّنتا للتعويض زائلاً عنهما معنى التعريف لوقوع الغنية عن تعريفهما بالتعريف الندائي⁽¹⁾.

سادساً: البلاغة عند الجندي:

في المقاليد مواضع تدل على قدرة الجندي على التبصر بوجوه البلاغة وأسرارها فقد تأثر بأستاذ البلاغة عبد القاهر الجرجاني، وذلك مما اقتبسه من كتاب المقتصد حيث قال: ((قال صاحب الكتاب: (2) إن "من" للأمكنة، وهذا صحيح، لأنّ الأكثر ذلك، فكان مراده "من" موضوعاً للمكان، وأنها إذا دخلت على الزمان فعلى ضرب من الاستعارة))⁽³⁾.

واستخدم أجناساً بلاغية، وخير نموذج لذلك خطبة المقاليد، ويمكن أن نسجل عدة ملاحظات حول الخطبة، فهي في أسلوبها رصينة العبارة، جزيلة اللفظ، لها رونق، إذ بدأت بحمد الله، والصلاة على نبيه، ويلاحظ أنه استعمل الأسلوب العلمي المتأدّب في كتابة الخطبة، على الرغم من غلبة الأسلوب الأدبي، وقد أحسن الخطبة؛ فهي أوّل ما يقرع الأسماع، وذلك ليقبلها الطلاب، وقد جاءت مختصرة ومبيّنة للغرض، وقد استعمل السجع والطباق والمقابلة والتشبيه في بعض أجزائها، والسجع هو اشتراك نهاية الجمل في الحرف الأخير مثال ذلك: (يقوم اللسان، ... نظم القرآن) (في حبيرها، ... وغديرها) (ذا القانون، ... عن النون) وهذا جزء من نص خطبته: ((الحمد لله على جزيل نواله، والصلاة على نبيه محمد وآله .

وبعد: فإنّ علم الإعراب من حازه فله الأسرار الأبيّة الأدبيّة من حازه، فرائد فوائده لا تُحصى، وزواهر الجواهر لديها كالحصى، به يقوم اللسان، ويعثر على نُكثِ نظم القرآن))⁽⁴⁾.

كذلك ظهر عنده التشبيه، عندما شرح قول المصنف: كالملاح في الطعام، مبيّناً المشبه والمشبه به ووجه

(1) السابق، اللوحة: 21 .

(2) يعني: سيبويه .

(3) المقتصد 2/ 855 ؛ والكتاب، تحقيق: هارون 307/2 ؛ والمقاليد، اللوحة: 77.

(4) خطبة المقاليد، اللوحة : 5 .

الشبه؛ فقال: ((وجه التشبيه أنّ استعمال التحو في الكلام مُصلح له، وترك استعماله فيه مُفسد، كما أنّ استعمال الملح في الطعام مُصلح له وتركه مُفسد، لأنّ هذا الوجه شامل لطرفي المشبّه والمشبّه به، ومن حقّ وجه الشبّه شموله إيّاهما، وبهذا تبيّن فساد قول من قال في قولهم: "التحو في الكلام كالمالح في الطعام" القليل من هذا الفرّق كافٍ، كما أنّ القليل من الملح مُصلح للطعام لا الكثير منه، لأنّه جعل وجه التشبيه بالقلّة والكثرة، وهذا الوجه مختصّ بالمشبه به، فالتقليل والتكثير مُتصور أنّ في الملح بأنّ ينقص بعض من القدر المصلح للطعام أو يضاعف ذلك القدر، فإنّما أنّ ينقص شيء من رفع الفاعل أو يضاعف رفعه فممتنع، وكذا النصب والجر . . .

وقد شرح معنى الكناية في اللغة، وفي اصطلاح البلاغيين ومثل لها، وذلك عند حديثه عن جدر كلمة "كناية": و"ك . ن . ي" كيف تركبت دارت مع تأدية معنى الخفاء، من ذلك "الكناية"، وهي: أنّ تنزك التصريح بذكر الشيء إلى لازمه لينتقل من المذكور إلى المتروك، كقولهم: فلان طويل النجاد، والمراد: طول القامة، الذي هو ملزوم بطول النجاد⁽¹⁾.

سابعاً: التحليل اللغوي:

للجندي تحليلات لغوية، فقد وقف عند كثير من المفردات والتراكيب التي تتبعها في أصل اشتقاقها، ودلالة وضعها واستخدامها، وله نظرات نافذة في علم اللغة وفقهاها، ومن أمثلة ذلك: قال المطرزي في المصباح (وعند ووسط الدار بالسكون)⁽²⁾ قال الجندي في المقاليد: ((والفرق بين "وسط" . بالسكون و "وسط" . بالتحريك . إن الأول اسم لمبهم، والثاني اسم لمعين: ما بين طرفي الشيء، فإذا قلت: حفرت وسط الدار بئراً . بالسكون . ف "وسط" ظرف، وبئراً: مفعول به، وهو بمنزلة قولك: حفرت بين أجزاء داخل الدار بئراً، ولو حركت السين ف "الوسط" مفعول به، وبئراً: حال، وهو بمنزلة قولك: حفرت عين ما بين حوائطها الأربعة بئراً، قال الجوهري: وكل موضع صلح فيه "بين" فهو وسط وإن لم يصلح فيه "بين" فهو وسط بالتحريك))⁽³⁾.

ومنه أيضاً، حديثه عن معنى الخفاء في جدر كلمة "نكي" ومقلوبها؛ فقال: (("نكي" في العدو: إذا أوصل إليه مضاراً من حيث لا يشعر بها ، ومنه

(1) المقاليد، اللوحة: 8 .

(2) المصباح، ص: 60 و 61 .

(3) المقاليد، اللوحة: 60 ؛ وينظر: الصحاح 3 / 1167 . 1168 ، مادة: و س ط .

"الكين" للحمة داخل المتاع، ومنه مقلوب "الكين" قلب الكل، لأنَّ النَّاس يُخْفُونَهُ⁽¹⁾.

ثامنا: المصطلحات النحوية عند الجندي:

استعمل المصطلحات البصرية في مؤلفه، ولم يستعمل الكوفية إلا في القليل النادر، ومن ذلك: أطلق على القسم الثالث من أقسام الكلمة مصطلح "حرف" وهو المصطلح الأشيع في الاستعمال، وأطلق غيره مصطلح "الأداة" وهو مصطلح الكوفيين، ومنهم من أطلق عليه لفظ "صلة"⁽²⁾.

استعمل مصطلح "الجر"، وهو من مصطلحات البصريين، أما الكوفيون فيسمونه "الخفض"، ولم يرفض مصطلح الكوفيين، مع أنه لم يستعمله، فقال: ((ويسميه الكوفيون خفضاً⁽³⁾ ولا مشاحنة في الاصطلاح، ووجه التسمية به للأول من وجهي الجر، لأنَّ الخفض نقيض في اللغة))⁽⁴⁾.

وذكر مصطلح الظرف، ولم ينكر على الكوفيين بتسميته "محلاً" فقال: سمي الظرف ظرفاً لأنه محل للأفعال تشبيهاً له بالأواني التي تحل فيها الأشياء .

والكوفيون سموه محلاً لحلول الأفعال فيه، ولا مشادة في الاصطلاح⁽⁵⁾.

استعمل مصطلح الصفة، وهو من مصطلحات البصريين، ويسمونها الكوفيون النعت .

استعمل مصطلح "العطف" وهو من مصطلحات البصريين، ويسميه الكوفيون "نسفاً"⁽⁶⁾ ولم يستعمله مطلقاً .

استعمل مصطلح "البدل" وهو مصطلح بصري، ويسميه الكوفيون: الترجمة

والتبيين، والتكرير⁽⁷⁾ ولم يستعمل هذه المصطلحات مطلقاً .

من خلال اختياره لهذه المصطلحات اتضح لي أنه بصري النزعة، التزم نهج البصريين في الاصطلاحات.

تاسعاً: غرابة الألفاظ:

(1) المقاليد، اللوحة: 9. 8 .

(2) الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي، ص: 83 .

(3) الارتشاف 2 / 836 .

(4) وهو ما ذكر أنه سُمِّي الجرُّ جرّاً لنزول الشَّفَتَيْنِ عنه، يعني: أن الخفض يأتي بمعنى الرفعة؛ وجاء في اللسان 7 / 146، مادة خ

ف ض: ((الخفض السير اللين وهو ضد الرفع))؛ والمقاليد، اللوحة: 28 .

(5) المقاليد، اللوحة: 59 .

(6) ينظر: معاني القرآن 1 / 44 .

(7) الارتشاف 4 / 1962 .

ذكر الجندي في خطبته إنه يفتح المغلق وإنه يرفع الحجاب عما في كتاب المصباح من غوامض الأسرار الأدبية، إلا إني وجدته في بعض الأحيان على عكس هذا، فقد أتى بألفاظ غريبة واستخدم عبارات المنطقيين، مما يجعل القارئ يتوقف كثيراً ليستجلي الفكرة بعد طول نظر وتدقيق، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في خاتمة الكتاب فنراه يغرب في ألفاظها كثيراً، على ما فعل في الخطبة: ((هذا آخر ما جلوته من أفكار أفكار، لم يحظ بخدر نقابها على كثرة خضابها، إلا كل شهيم ذكي فطن لودعي، قد عنيت بتزجيحها وتكحيلها، واستفرغت جهدي في تسويرها وتحجيلها، لتكون مني تذكرة لذوي الأرب إلى محاسن أسرار كلام العرب، فكم من حائر لقصب السبق في الفضل عادم لمثله في حيازة الخصل، قد طاب الدهر جزاؤه فاختلس، ويد الزمان كثيرة الخلس، فالمرجو ممن يطالع هذه اللطائف البهية من الأسرار الأدبية أن لا يبدر إلى العذر فيشذ عنه العذل ليست من العذر))⁽¹⁾.

هذا مثال مما جاء في ألفاظه غريبة، بيد أننا نجد قد أتعب نفسه كثيراً، دون الحاجة إلى هذا النوع، فقد أوقفتني هذه الكلمات كثيراً، ورجعت إلى المعاجم كي أفهم معناها، وهي: جلوت، ومعناها: أوضحت وكشفت، و جلى الشيء: كشفه، وهو يجلي عن نفسه، أي: يعبر عن ضميره⁽²⁾.

وكلمة لودعي، ومعناها: ورجل لودعيّ: ذكيّ حديد النفس. قال يرثي ابن لبني:

أذلت هذيل يا ابن لبني وجدعت أنوفهم باللودعيّ الحلالح⁽³⁾

وكلمة: الأرب، معناها: الدهاء والبصر بالأمر وهو من العقل، وأرب بالشيء درب به وصار فيه ماهراً بصيراً فهو أرب قال أبو عبيد ومنه الأريب أي دهي⁽⁴⁾.

وكلمة العذر، ومعناها: الحجة التي يعتذر بها والجمع أعدار⁽⁵⁾. وكلمة العذل، ومعناها: اللوم⁽⁶⁾.

الخاتمة

بعد هذه الجولة العلمية أختتم بحثي بعرض أهم النتائج والفوائد المهمة التي توصلت إليها، وقد وقفت بعون الله وتوفيقه على حقائق مهمة أسجلها فيما يأتي:

(1) المقاليد، اللوحة: 156 .

(2) لسان العرب 14 / 150، مادة: ج ل ا .

(3) جاء في: أساس البلاغة، 3/ 250 مادة: ل ذ ع .

(4) لسان العرب 1 / 209، مادة: أ ر ب .

(5) لسان العرب 4 / 545، مادة: ع ذ ر .

(6) للسان 11 / 437، مادة: ع ذ ل .

بلاد ما وراء النهر أرض خصبة للعلم والعلماء؛ فالبخاري صاحب الصحيح منها، والجرجاني مبتكر نظرية في علم البلاغة منها، والزمخشري المفسر واللغوي منها، والمطرزي الفقيه واللغوي منها، والجندي النحوي والصرفي منها... وتصنيف هذه العلوم وتسجيل الخبرات العلمية تدل على تقدم ازدهار هذه البلاد.

كتاب المقاليد يمثل قمة الدراسات النحوية التي سبقته .

كتاب المقاليد خزانة غنية بالنحو واللغة .

كتاب المقاليد تضمن عرضاً لفلسفة النحو العربي .

كتاب المقاليد يدل على جهود الجندي النحوية وقدراته اللغوية التي جعلت منه عالماً ماهراً ملماً بمقاييس العربية عند النحويين، مما أتاح له القدرة على التنقل بين مذاهبهم وآرائهم والوقوف عندها بالتعليل والترجيح والاختيار أو بالمنخافة والرد .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- 1- آبادي: محمد شمس الحق العظيم، عون المعبود، دار الكتب العلمية . بيروت . ط: 2، 1995 م .
- 2- ابن جنبي: أبي الفتح عثمان، المحتسب، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخران، مطابع روز اليوسف . القاهرة . 1999 م .
- 3- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل: تحقيق: موسى بناي العليل، مطبعة: العاني . بغداد . 1983 م .
- 4- ابن قطلوبغا: أبو العدل زين الدين قاسم، تاج التراجم . بغداد . مطبعة العاني 1962 م .
- 5- ابن منظور: جمال الدين، لسان العرب، دار لبنان للطباعة و النشر، 1956 م .
- 6- ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة بدون تاريخ .
- 7- الأصمعي: أبو سعيد عبد الملك بن قريب، ديوان العجاج، تحقيق: عبد الحفيظ السلطي، توزيع مكتبة أطلس . دمشق . 1971 م .
- 8- الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن، أسرار العربية، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقّي . دمشق . 1957 م .
- 9- الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن، الإنصاف في مسائل الخلاف: تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصدير، مدينة نصر، 2005 م .
- 10- الأنصاري: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، بدون تاريخ .
- 11- الأندلسي: أبو حيان محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، نشر: مكتبة الخانجي . القاهرة . ط: 1، 1988 م .
- 12- الأنصاري: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر، بدون تاريخ .
- 13- الأنصاري: أبو محمد عبد الله بن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الثقافة . الزمالك . ط : 11، 1963 م .
- 14- البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار

- ابن كثير، اليمامة . بيروت . ط : 3 ، 1987 م .
- 15- البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين، طبعت وكالة المعارف . استنبول . 1951 م .
- 16- البغدادي: عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر . بدون تاريخ .
- 17- البطلوسى، ابن السيد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الحمل، تحقيق: عبد الكريم سعودي، بغداد 1972 م .
- 18- البكري: أبو عبيدة، فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، تحقيق: إحسان عباس، بيروت : دار الأمانة، مؤسسة الرسالة ، 1971 م .
- 19- البيروسي: وليم بن الورد، مجموع أشعار العرب، وهو مشتمل على ديوان روبة ابن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه، منشورات: دار الأفاق الجديدة . بيروت . ط: 2، 1980 م .
- 20- ثعلب: أبو العباس، شرح ديوان زهير ابن أبي سلمى، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1944 م .
- 21- الجايي، بسام عبد الوهاب، معجم الأعلام، ط : الجفان والجاني، 1 ، 1987 م .
- 22- الجرجاني: عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان ، مكتبة الثقافة الدينية القاهرة . بدون تاريخ .
- 23- الجندي: أحمد بن محمود، الإقليد ، رسالة مخطوطة لنيل درجة الماجستير، في النحو والصرف، مقدمة لكلية الآداب، بجامعة مصراتة . ليبيا، تحقيق: مصطفى المازق، سنة: 2005 . 2006 م .
- 24- الجندي: أحمد بن محمود، المقاليد، مخطوط مصور عن وزارة الأوقاف بالكويت، رقم: 4038 .
- 25- الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار صادر . بيروت . 1979 م .
- 26- حاجي خليفة، مصطفى ابن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، أعادت طبعه: المكتبة الإسلامية . طهران . 3 ، 1378 هـ .
- 27- الخوارزمي: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، شرح المفصل في صنعة الإعراب (التخمير) تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، نشر: دار الغرب الإسلامي . بيروت . ط : 1، 1990 م .
- 28- الزرقاني: محمد ابن عبد الباقي بن يوسف، شرح الزرقاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (1) 1411 هـ .
- 29- الزركلي، خير الدين، الأعلام، دار العلم للملايين . بيروت . ط: 5، مايو 1980 م، وطبعة

- أخرى: الطبعة الثالثة . بيروت . 1969 م .
- 30- الزمخشري: محمود بن عمر، أساس البلاغة طبع ونشر: دار الكتب العربية، 2 ، 1973 .
- 31- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر، المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية . بيروت . ط : 2 ، 1977 م .
- 32- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر، المفصل في صنعة الإعراب: قدم له وبوبه: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال . بيروت . ط : 1 ، 1993 م .
- 33- الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: دارالمعرفة . بيروت . بدون تاريخ . وطبعة أخرى: دار الفكر للطباعة والنشر . بيروت . 1977 .
- 34- سيبويه: بشر بن عمرو بن عثمان، كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط الخامسة ، 1966 م .
- 35- الشنتمري: يوسف بن سليمان أشعار الشعراء الستة الجاهليين، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط: 3 ، 1983 م .
- 36- عباس: إحسان، ديوان كَثِير عَزَّة، دار الثقافة . بيروت . ط: 1، 1971 م .
- 37- العربي: محمد ابن عبد الله أبو بكر، العواصم من القواصم، تحقيق: محب الدين الخطيب، ومحمود مهدي الاستانبولي، الجيل للنشر، بيروت لبنان، ط: 2 ، 1987 م .
- 38- العسقلاني: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، الدراية في تخريج أحاديث الهداية، تحقيق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني ، دار النشر : دار المعرفة، بيروت ، بدون تاريخ .
- 39- العسكري: أبو هلال، جمهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وآخر، ط: 1 القاهرة . المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، 1964 م .
- 40- الغزي: عبد القادر، الطبقات السننية في تراجم الحنفية، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، ط : 1، دار الرفاعي، الرياض 1983 م .
- 41- الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، ط: عالم الكتب . بيروت . 2، 1980 م .
- 42- الفيروز أباذي : القاموس المحيط - دار الجيل ، بيروت .
- 43- القرشي الحنفي: أبو محمد عبد القادر بن محمد، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، القاهرة، مطبعة: البابي الحلبي 1978 م .
- 44- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق وتصحيح: أحمد

- عبد العليم البردوني وآخرون، ط: 2، 1952 م .
- 45- كحالة، عمر رضا ، معجم المؤلفين، الناشر: مكتبة المتنبي . بيروت . ودار إحياء التراث العربي . بيروت . بدون تاريخ .
- 46- المطرزي، ناصر بن أبي المكارم، المصباح، تحقيق: ياسين محمود الخطيب، دار النفائس . بيروت . لبنان، ط 1 ، 1997 م .
- 47- الميداني: أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد عبد الحميد، ط : السنة المحمدية ، 1955 م .
- هندي: أحمد إبراهيم، دراسات لغوية، كلية الآداب جامعة عين شمس، 2004 م -48

